

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مفهوم الجباية البيئية، مزاياها ومعيقاتها

The concept of environmental levy, its advantages and obstacles

القيزي لزهاري*

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر

elguaizi@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/03/03

*المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم الجباية البيئية (الخضراء) التي تعد من أهم الآليات المستحدثة التي تبنتها الدول للحد من التلوث وحماية البيئة من الأخطار التي تهددها، والبحث في أساس فرضها، خصائصها، تقسيماتها، مزاياها والتحديات التي قد تواجهها عند تطبيقها. تم التوصل إلى أن الجباية الخضراء لها جانب رادع يتمثل في فرض الرسوم والضرائب البيئية على الملوثين وجانب تحفيزي وقائي يتمثل في الإعفاءات والحوافز الممنوحة لمن يعتمدون في نشاطاتهم على معدات وتقنيات لا تضر بالبيئة. ورغم الصعوبات التي قد تعوق تطبيق الجباية البيئية أحيانا، إلا أنها تبقى أداة فعالة في الحفاظ على البيئة وضمان احتياجات الأجيال الحالية والقادمة.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية ; حماية البيئة ; المزايا ; المعوقات

Abstract :

This study aims to try to understand the environmental (green) levy, which is one of the most important new mechanisms adopted by countries to reduce pollution and protect the environment from the dangers that threaten it, and to investigate the basis for its imposition, its characteristics, divisions, advantages and the challenges that may face when applying it.

It has been concluded that green taxation has a deterrent aspect represented by imposing environmental fees and taxes on polluters and a preventive incentive aspect represented by exemptions and incentives granted to those who rely in their activities on equipment and technologies that do not harm the environment.

Despite the difficulties that may sometimes hinder the implementation of environmental levy, it remains an effective tool in preserving the environment and ensuring the needs of current and future generations.

Keywords : environmental levy ; environment protection; advantages; obstacles

مقدمة:

أدى التطور التكنولوجي والصناعي الذي ساد مختلف دول العالم والنمو السكاني المتزايد، وازدهار المعاملات التجارية بين الدول إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى إنشاء العديد من المصانع والشركات المنتجة لمختلف السلع، غير أن هذه الصناعات خلّفت آثار سلبية كبيرة على النظام البيئي بسبب النفايات و التلوث الذي أضر بالبيئة والطبيعة واستنزاف الموارد الطبيعية.

لذا حرصت الدول على إيجاد الحلول ومعالجة الآثار السلبية التي لحقت بالبيئة والطبيعة، ومن أهم الحلول التي اعتمدت هي الجباية البيئية.

أهمية هذا الموضوع تظهر من خلال أهمية الجباية البيئية (الخضراء)، التي تعد أداة مهمة لحماية البيئة من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة وتدعيم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الأدوار الأساسية التي تؤديها، إذ أن لها دور رادع بفرض الدولة للرسوم والضرائب البيئية على كل من يتسبب في الإضرار بالنظام البيئي ويسبب استغلال الموارد الطبيعية التي تشمل الموارد غير المتجددة مثل مختلف المعادن، الغاز والبتروال والموارد المتجددة كالثروة السمكية والغابات ... ولها دور تحفيزي بمنح الدولة للإعفاءات والحوافز الجبائية لكل من يعتمد في أنشطته وأعماله الاقتصادية على تقنيات ومعدات تحافظ على النظام البيئي.

رغم المزايا المهمة والعديدة التي تتحقق من تطبيق الجباية البيئية، فقد تظهر تحديات تعيق تطبيقها، بل هناك من الفقهاء من انتقد الاعتماد على آلية الضريبة في حد ذاتها لكونها مثلاً تتسبب في زيادة أسعار بعض المواد الاستراتيجية في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل المواد الطاقوية، الإسمت، الحديد، ...

تهدف هذه الورقة البحثية للتوصل لمعرفة المقصود بالجبابة البيئية وأساس فرضها والتعرض لمختلف تقسيماتها، كما تهدف أيضا إلى معرفة المزايا التي ستتحقق من تطبيقها، والمعوقات التي تعرقل أو تحد من تطبيقها في الواقع. من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو مفهوم الجباية البيئية ؟ وماهي المزايا التي ستتحقق من اعتمادها ؟ وهل هناك تحديات تعوق تطبيقها ؟

للقيام بهذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي الذي تم استخدامه في توضيح مفهوم الجباية البيئية، وعرض مزاياها والتحديات التي تعوق تطبيقها.

للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق في **المبحث الأول** لمفهوم الجباية البيئية بعرض العديد من التعاريف للجباية البيئية، الأساس الذي تركز عليه، خصائصها وأنواعها. أما **المبحث الثاني** فسيخصص للمزايا التي تحققها الجباية البيئية، والمعوقات التي تؤثر على تطبيقها.

المبحث الأول : مفهوم الجباية البيئية

تعد الجباية البيئية (الجباية الخضراء) إحدى أهم الأدوات التي اعتمدتها مختلف الدول لمحاولة حماية البيئة من التلوث ومن الأخطار التي تهددها سواء في الوقت الحالي أو بالنسبة للمستقبل خاصة إذا تعلق الأمر بسوء استغلال الموارد الطبيعية، ومن عدالة هذه الجباية أن الضريبة والرسوم فيها تفرض على من تسبب في تلوث البيئة، وأيضاً أنها تكافئ من يستعمل في أنشطته أساليب ومعدات لا تضر البيئة، بإعفائه من دفع الضرائب والرسوم، لذا سيتم التطرق إلى تعريف الجباية البيئية، أساس فرضها وخصائصها (المطلب الأول)، وإلى أنواع الجباية البيئية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الجباية البيئية، أساس فرضها وخصائصها

إن من أخطر التحديات التي تواجهها البيئة في عصرنا الحالي هي التلوث البيئي، لذا تبنت أغلب دول العالم وخاصة الصناعية منها، آلية الجباية البيئية لمحاربة التلوث ومعالجة أضراره، وما يدعم تقبل الضريبة البيئية أنها تحمل الملوث مسؤوليته في دفع الضريبة، كما أن فعاليتها تظهر من خلال خصائصها، ومنه سيتم دراسة تعريف الجباية البيئية (الفرع الأول)، أساس فرضها (الفرع الثاني)، وخصائصها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الجباية البيئية (الخضراء)

هناك عدة تعاريف للجباية البيئية يمكن عرضها فيما يلي:

عرّفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنها تلك الإجراءات أو التدابير الجبائية التي تعتمد على وعاء ذو تأثير سلبي على البيئة، مثل المنتجات، الخدمات، الانبعاثات.

كما عرّفت بأنها كافة الإيرادات الجبائية التي تهدف إلى تعويض أو تقليل الآثار السلبية الناتجة عن التلوث البيئي. وتعرّف كذلك كإحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة حديثاً والتي ترمي إلى معالجة النقائص من خلال وضع رسوم وضرائب مرتبطة بالتلوث¹.

أما عن تعريف الديوان الأوروبي للإحصاء فقد جاء فيه : تتمثل الجباية البيئية في اقتطاعات مالية تُحتسب على أساس المواد والخدمات التي تشكل تهديداً للبيئة أو على استغلال الموارد الطبيعية. ويكمن الهدف من ذلك في الحد من التلوث البيئي الذي قد ينجم عن أي تغيير يطرأ على خصائص هذه المواد أو مميزاتها، مما يؤثر سلباً على توازن النظم البيئية².

كما عرفت المفوضية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة الجباية البيئية بأنها ضريبة بيئية إلزامية تستقطعها الدولة وتتم بدون مقابل أي أنها مجانية وتحتسب على أساس وعاء أو أسس ذات أهمية بيئية خاصة (الانبعاثات، النفايات، الموارد الطبيعية، منتجات الطاقة،...).

أما المعهد الفرنسي للبيئة فعرفها بأنها: استقطاعات مباشرة وغير مباشرة على أساس كافة التأثيرات السلبية على البيئة. وهي مجموع الضرائب والرسوم التي تستخدمها السلطات الضريبية لتمويل معالجة الأضرار الحاصلة بالبيئة التي يسببها المسؤولون، سواء المنتجين أو المستهلكين³.

مما سبق يمكن تعريف الجباية البيئية على أنها مجموعة الإجراءات الجبائية التي تتضمن فرض الرسوم والضرائب من طرف الدولة على الأشخاص الذين يتسببون في تلويث البيئة وتتضمن كذلك منح مختلف التحفيزات والإعفاءات لفائدة الأشخاص الذين يتبعون أساليب صديقة للبيئة عند القيام بأنشطتهم، وتهدف جميع هذه الإجراءات إلى إصلاح الضرر البيئي الحاصل وردع الملوّثين عن إحداث الضرر وحماية البيئة من التلوث قبل وقوعه.

الفرع الثاني: أساس فرض الجباية البيئية

لقد ناقشت العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية مسألة من يتحمل عبئ التلوث البيئي، وفقا للقواعد العامة للعدالة الاجتماعية و بحسب الأصل فإن من تسبب في إحداث التلوث البيئي (الملوّث) هو المكلف بالضريبة البيئية، وهذا مبدأ شهير يعرف ب: " الملوّث يدفع " وهو مبدأ عالمي والذي يعد أساس فرض الضريبة البيئية، تشير الأبحاث أن هذا المبدأ تم اعتماده لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ويقصد بهذا المبدأ: أن الملوّثين يجب أن يتحملوا التكاليف المرتبطة بإجراءات المراقبة والتنظيف البيئي التي تضعها السلطة العامة، أي يتحمل الملوّثون التكاليف اللازمة لمنع التلوث ومعالجته⁴.

إن أساس مبدأ الملوّث الدافع هو الغنم بالغرم، حيث يقوم الشخص بأنشطة ملوثة و يغتنم أو يستفيد من أنشطته، و هو بدوره يتسبب في الإضرار بالآخرين أو بالبيئة، لذلك من مقتضيات العدالة أن يتحمل هذا الشخص الملوّث تكاليف منع التلوث والقضاء على آثاره من خلال دفعه للتكاليف⁵.

من الانتقادات الرئيسية الموجهة لمبدأ "الملوّث الدافع" هو أن الملوّث غالبًا ما ينقل تكاليف الرسوم البيئية التي يتحملها إلى السعر النهائي للسلعة أو الخدمة التي يقدمها. وبهذا يصبح المستهلك فعليًا هو من يتحمل العبء الحقيقي، إذ إن الأنشطة الصناعية تركز بالأساس على تلبية احتياجات الاستهلاك. هذا الواقع يوضح بجلء أن المستهلكين يساهمون بشكل غير مباشر في تمويل الرسوم البيئية المخصصة لحماية البيئة ومعالجة التلوث. وبناءً عليه، يفقد الرسم البيئي جزءًا كبيرًا من دوره كأداة ردع فعالة⁶.

كما نص المشرع الجزائري صراحة على هذا المبدأ من خلال القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث أكد بأن الملوّث الدافع يتحمل جميع التدابير المتعلقة بالوقاية من التلوث وإعادة البيئة إلى حالتها الأصلية⁷.

الفرع الثالث: خصائص الجباية البيئية

للجباية البيئية خصائص مميزة، ذلك أنها جباية موجهة، وهي أيضا جباية متدخلة.

أولا : الجباية البيئية هي جباية موجهة:

تعرف الجباية بشكل عام بأنها جباية غير موجهة، أي أنه يتم تحصيل اقتطاعاتها أو إيراداتها لصالح الخزينة العامة للدولة دون تخصيصها لغرض معين، و مع ذلك تختلف الجباية البيئية عن هذا النهج، حيث تفرض اقتطاعات مالية على الأفراد الذين يزاولون أنشطة تسبب تلوثا بيئيا، وتخصص عائدات هذه الجباية لدعم الصندوق الوطني لإزالة التلوث والصناديق التي تهتم بحماية البيئة، يعتبر هذا التوجه استثناء من قاعدة عدم التخصيص التي تميز المالية العامة للدولة، و التي تنص على عدم جواز تخصيص دخل أو إيراد محدد لتغطية نفقة معينة⁸.

ثانيا : الجباية البيئية هي جباية متدخلة:

إن حماية البيئة تستلزم تدخل المشرع من خلال فرض أدوات جبائية تلعب دورا ردعيا أو تحفيزيا بهدف توجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لضمان حماية البيئة على نحو مستدام، يتم ذلك عبر زيادة أو تخفيض العبء الضريبي، وكذلك بتوجيه الأفراد نحو أنشطة محددة على حساب أخرى، كما تسهم هذه الجباية في الحد من ممارسات مثل تخزين النفايات بطرق غير سليمة⁹.

المطلب الثاني : أنواع الجباية البيئية:

تتضمن الجباية البيئية (الجباية الخضراء) مختلف الضرائب والرسوم التي يتم فرضها من طرف الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يرتكبون أفعالا تؤدي إلى تلويث البيئة، ويمكن أن تتضمن الجباية البيئية أيضا مختلف الإعفاءات و التحفيزات الجبائية لفائدة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستعملون في أنشطتهم الاقتصادية أساليب ، تقنيات ومواد صديقة للبيئة، ومنه يمكن تقسيم الجباية إلى نوعين الجباية البيئية الردعية (الفرع الأول) و الجباية البيئية التحفيزية (الفرع الثاني).

الفرع الأول : الجباية البيئية الردعية

تتمثل الجباية البيئية الردعية في مختلف الضرائب والرسوم البيئية التي تفرض من قبل الدولة على كل من تسبب في تلويث البيئة وهي كما يلي :

أولا : الضرائب البيئية :

هي ضريبة تفرضها الدولة على الملوّثين الذين يتسببون في الإضرار بالبيئة، إما من خلال ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو استعمال التقنيات والأساليب الضارة بالبيئة، ويتم تحديد نسبة هذه الضرائب وفقا لدرجة خطورة وحجم الانبعاثات الضارة بالبيئة¹⁰، وهي تنقسم إلى الضرائب على المنتجات المضرّة بالبيئة، والضرائب على النفايات أو الانبعاثات الملوثة، هذا ما ستم معالجته فيما يلي :

1- الضريبة على المنتجات:

هي ضريبة نوعية تفرضها الحكومة على مختلف وحدات الإنتاج التي تلوث البيئة أثناء عملية الإنتاج، بالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية التي قد تحدثها، وتهدف هذه الضريبة إلى تخفيض مستوى الملوثات إلى أدنى مستوى مقبول اجتماعيا، أي تقليل الضرر الذي يلحق بالبيئة مع ضمان عدم المساس بصحة الإنسان.

2- ضريبة النفايات أو الانبعاثات:

يتم تطبيق هذه الضرائب مباشرة على الانبعاثات التي يتم قياسها من كل مصدر، وقد تتلقى الشركات والمصانع الملوثة فاتورة سنوية أو ربع سنوية عن التلوث الذي تسببه، نتيجة انبعاثات المصنع في تلك الفترة، يتم تقييم ضرائب التلوث بالكيلوغرامات من الملوثات مضروبة في الرسم لكل كيلو غرام، و تبدو ضرائب التلوث هذه مشابهاة لرسم الكهرباء أو المياه المقننة أي التي يتم احتسابها بواسطة العدادات. و هكذا إذا تسبب أحد المصانع بإحداث انبعاثات ملوثة أكثر من مصنع آخر، فإنه سيدفع ضريبة إضافية تتناسب مع الزيادة في انبعاثاته. إذا تفرض هذه

الضرائب على جميع النفايات الناتجة عن الأنشطة التجارية للوحدات الإنتاجية للمصانع والشركات التي تتسبب في تلوث البيئة¹¹.

ثانيا: الرسوم البيئية :

تقدم الدول العديد من الخدمات التي تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية وتفرض رسوما خاصة على المستفيدين من هذه الخدمات، ولا تفرض هذه الرسوم إلا في حالة الاستفادة المباشرة من هذه الخدمات، و تتخذ هذه الرسوم أشكالا عديدة منها :

1- الرسوم على الاستفادة من الخدمات :

يشار لهذه الرسوم كذلك بحقوق الاستعمال، وهي عبارة عن مقابل مالي يدفع مقابل الانتفاع بخدمات بيئية معينة، مثل التوصيل أو الربط بشبكات مياه الشرب، الصرف الصحي، أو جمع النفايات والتخلص منها أو ما يعرف برسوم النظافة، وبما أن الغرض الرئيسي من الإيرادات المتأتية من هذه الرسوم هو تغطية تكاليف الخدمات التي يتم تنفيذها مع مراعاة تحسين حماية البيئة، فإنها لا تدرج في الميزانية العامة للدولة، ومن المهم الإشارة إلى أن إيرادات هذه الرسوم تخصص عادة للمؤسسات والجهات التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، حيث تستخدم هذه الرسوم في تغطية تكاليف تأدية هذه الخدمات وتحسين جودتها، كما تهدف هذه الرسوم إلى حث المواطنين على الاستغلال العقلاني للخدمات المقدمة، فعلى سبيل المثال رسوم مياه الشرب والطاقة (الكهرباء) تساهم في تقليل الإفراط في الاستهلاك و ترشيد استخدام الموارد المتاحة¹².

2- الرسوم على استغلال الموارد الطبيعية :

معظم البلدان النامية تعتمد على الموارد الطبيعية، والتي تستخدم كمواد أولية في العديد من الأنشطة وتساهم في تحسين سبل العيش خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، ومن الناحية القانونية، هذه الموارد ملك للدولة في معظمها وتوفر مصدرا مهما لإيرادات الدولة من خلال السماح للشركات باستغلالها تجاريا، و تشمل الموارد الطبيعية الموارد المتجددة مثل الثروة السمكية والغابات، والموارد غير المتجددة مثل المعادن المختلفة، الغاز والنفط.

لهذا فإن الإدارة السليمة لهذه الموارد تعد عاملا مهما للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، والمحافظة على استدامة الإيرادات، في العديد من البلدان المنخفضة الدخل مثل غينيا- بيساو، تدر الرسوم المفروضة على الاستغلال التجاري للثروة السمكية والغابات إيرادات كبيرة، حيث شكلت الإيرادات من مصايد الأسماك حوالي 30 % من الإيرادات الوطنية للدولة بين عامي 1993 و 1999، كذلك بعض الدول مثل كمبوديا والكاميرون التي لديها غابات شاسعة قامت بالعديد من الإصلاحات لزيادة إيرادات الرسوم من استغلال قطع الأشجار¹³.

نظرا للأهمية الاقتصادية لاستغلال هذه الموارد مثلما رأينا، فيجب النظر في مسألة تقليل التلوث إلى الحد الأدنى، لذلك يمكن تكييف فرض رسوم على هذا الاستغلال للوصول إلى تحقيق الأهداف البيئية زيادة على الأهداف الاقتصادية، و المثال على ذلك أن تفرض رسوم أعلى على أساليب التنمية والاستغلال- للموارد الطبيعية- الأكثر تلويثا، وهذا لتحفيز وحث الشركات المستغلة على تبني أساليب إنتاج وتنمية أقل تلويثا¹⁴.

الفرع الثاني: الجباية البيئية التحفيزية

إن النظام الجبائي المطبق في المجال البيئي لا يقتصر فقط على فرض الضرائب والرسوم البيئية، بل يتضمن كذلك مجموعة من الإعفاءات والحوافز الجبائية التي قد يكون لها دور كبير في توسيع دائرة النشاطات والصناعات الاقتصادية التي لا تضر البيئة، في حين أن فرض الضرائب والرسوم قد يقابل عمليا بالتهرب والغش الجبائي، إلا أن الإعفاءات والحوافز قد تلقى القبول والاستجابة السريعة، وبالتالي اختيار البدائل الصديقة للبيئة سواء تعلق الأمر بالتكنولوجيات، التقنيات، أو التجهيزات، لهذا ستم دراسة الإعفاءات والحوافز الجبائية فيما يلي :

أولاً: الإعفاء المؤقت من الضرائب والرسوم البيئية: يقصد به الإعفاء الذي يكون لفترة زمنية محدودة فقط، وكمثال على ذلك إعفاء مؤسسة ما من دفع الضرائب والرسوم البيئية في السنوات الخمس الأولى من بدء نشاطها، يهدف هذا النوع من الإعفاء إلى تشجيع المؤسسات على اعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة، على الرغم من تكاليفها التي قد تكون مرتفعة، بالإضافة إلى دعمها في إنتاج منتجات آمنة بيئياً، بالمقارنة بالمنتجات التي تعتمد على تقنيات ضارة للبيئة¹⁵.

ثانياً : الإعفاء الدائم من الضرائب والرسوم البيئية: هو إعفاء نهائي وكامل من جميع الضرائب والرسوم البيئية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبذلك يمكن للأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة الاستفادة من هذا الإعفاء.

ثالثاً : الحوافز الجبائية: تهدف هذه الحوافز إلى دعم المؤسسات من خلال مجموعة من الامتيازات مثل إعفائها من دفع الضرائب والرسوم الجمركية إذا تعلق الأمر باستيراد الآلات والتجهيزات الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى ذلك تشمل هذه الحوافز إعفاء شاملاً من جميع الضرائب والرسوم الأخرى، مما يشجع الشركات على استيراد كل ما يخص التكنولوجيات والتقنيات الصديقة للبيئة، تسهم هذه الإجراءات في تعزيز النشاطات الاقتصادية المستدامة التي تراعي الحفاظ على البيئة¹⁶.

المبحث الثاني : مزايا الجباية البيئية و معوقاتـها

تعتبر الجباية الخضراء أداة ضرورية لحماية البيئة من الأخطار التي تهددها وعلى رأسها التلوث، وهدفها المحافظة على حياة الإنسان وضمان بيئة نظيفة وخالية من جميع مظاهر التلوث، ورغم المزايا العديدة التي تحققها إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تطبيقها، ومنه سيتم تناول مزايا الجباية البيئية (المطلب الأول)، المعوقات التي تعرقل تطبيقها (المطلب الثاني).

المطلب الأول : مزايا الجباية البيئية

رغم أن الهدف الأساسي من تبني الجباية البيئية أو الجباية الخضراء بما فيها من فرض للضرائب والرسوم البيئية على الأشخاص الملوئين للبيئة وتقديم تحفيزات وإعفاءات للأشخاص الذين يتبعون في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية أساليب وتقنيات صديقة للبيئة، هو الحد من إنتاج واستهلاك المواد الملوثة وحماية البيئة من جميع أشكال التلوث البيئي التي قد يحدثها الإنسان، إلا أنها تحقق العديد من المزايا يمكن ذكرها فيما يلي:

- تحفيز المنتجين على الإبداع والابتكار، لأنه عندما يتم فرض الضرائب والرسوم البيئية على الطاقة، النفايات، المواد الأولية... من خلال دمجها في أسعارها، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وهذا ما سيدفعهم إلى

البحث عن أساليب وطرق جديدة للاعتماد عليها في الإنتاج، النقل، التصنيع، استعمال الطاقة... بهدف تخفيض الضرائب التي يتم دفعها، ومنه تخفيض التلوث البيئي، مثلما تم فرضه من رسوم في الدول الاسكندنافية على استعمال البنزين في السيارات، هذا ما أدى إلى ابتكار السيارات الكهربائية وهي أقل تلويثا للبيئة، والتي بدأ استعمالها في العديد من دول شمال وغرب أوروبا.

- توجيه قرارات المنتجين والصناعيين نحو الاستثمار في الأنشطة التي تحافظ على البيئة، ذلك أن الحوافز والإعفاءات الجبائية المخصصة للصناعات والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة، تسهم بشكل فعال في تحفيز الصناعيين على توجيه استثماراتهم نحو هذا القطاع.

- تساهم الجباية البيئية في زيادة أو تعزيز الإيرادات: إذ أنه في حال استمرار المنتجين والمستهلكين بممارسة الأنشطة أو الأعمال الضارة بالبيئة والتي فرضت عليها ضرائب ورسوم بيئية، فإن هذه الأخيرة سوف تساهم في زيادة المداخل المالية، ويمكن استثمار هذه المداخل في تحسين البيئة و معالجة الأضرار الناتجة عن التلوث، أو توجيهها لدعم المنتجين والمستهلكين في التحول من أنشطة وأعمال تضر البيئة إلى أنشطة وأعمال أكثر توافقا مع معايير الاستدامة البيئية، بهذا الأسلوب تلعب الجباية البيئية دورا مهما في توفير حوافز تدعم حماية البيئة و تشجع على تبني أساليب أكثر صداقة لها¹⁷.

- المحافظة على احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فالجباية البيئية تؤدي دورا حيويا في ردع الملوثن ودفعهم إلى تقليل أو إيقاف الأنشطة الملوثة للبيئة، كما تعمل على حثهم نحو ترشيد استغلالهم للموارد الطبيعية والطاقة، مما يساعد في الحفاظ على هذه الموارد من التدهور والنضوب، و بذلك تساهم الجباية البيئية في تأمين استمرارية هذه الموارد للأجيال المستقبلية وضمان تلبية احتياجاتهم منها¹⁸.

- أن الملوث هو من يدفع تكاليف التلوث الذي أحدثه: إن أساس فرض الضرائب البيئية يتم بالارتكاز على مبدأ معروف وهو " الملوث الدافع " ، فمن تسبب في إحداث التلوث والضرر بالبيئة يلتزم بدفع الضرائب أو الرسوم المفروضة كتعويض عن الأضرار الحاصلة.

- توفير بيئة صحية ونظيفة وآمنة لجميع أفراد المجتمع.

- تساعد على غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى أفراد المجتمع.

- تساهم الجباية البيئية في تقليل الأنشطة التي تشكل خطرا على البيئة وتسبب التلوث، مما يساعد الدولة على توفير مبالغ مالية كبيرة تستخدم لتغطية تكاليف التخلص من الآثار السلبية لهذه الأنشطة والنفايات الناتجة عنها.

- تعزيز احترام التشريعات المتعلقة بحماية البيئة.

- تدفع المنتجين والمستهلكين إلى تعديل وتحسين سلوكهم باتجاه استعمال الموارد المتاحة على نحو يحافظ على البيئة و يقيقها سليمة.

- تعمل على تمويل السياسات البيئية عن طريق زيادة المداخل الجبائية التي تخصص لتغطية تكاليف المشاريع والنفقات المتعلقة بحماية البيئة¹⁹.

المطلب الثاني : المعوقات التي تعرقل تطبيق الجباية البيئية

رغم المزايا التي تحققها الجباية البيئية أو الخضراء في مجال حماية البيئة إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تطبيقها، يمكن حصرها في العناصر التالية :

- فرض الضرائب البيئية قد يؤدي إلى إغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على الحد من التلوث، مما قد يترتب عليه خسارة الخزينة العمومية لبعض إيراداتها المالية وأيضاً فقدان عدد من فرص العمل.

- العديد من السلع والمنتجات التي تتميز بخصائص صديقة للبيئة تواجه صعوبة في المنافسة بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، حيث لا يركز المنتجون على الربح فقط، بل يسعون أيضاً إلى الالتزام بالمعايير البيئية والصحية في تصنيع منتجاتهم.

- من الصعب تحديد ومعرفة الجهة المسؤولة عن التلوث (الملوث)، إضافة إلى الصعوبة في تقدير حجم التلوث الحاصل بدقة.

- بما أن النظم الإيكولوجية أو البيئية غالباً ما تكون أنظمة معقدة، فقد يكون من الصعب تحديد الآثار الضارة التي قد تنتج عن التلوث.

- إن تنوع الملوثات البيئية يجعل من الصعب تقدير حجم الرسوم البيئية التي يمكن فرضها على الملوثين.

- إن فرض الضرائب الخضراء يعني زيادة التكاليف، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية²⁰.

- نتيجة لانخفاض مستوى الوعي الضريبي، خصوصاً في الدول النامية، فإن فرض ضرائب بيئية مرتفعة قد يؤدي إلى لجوء الأفراد والشركات إلى التهرب منها. ومن ذلك على سبيل المثال، قيام الملوثين بالتخلص من النفايات بطرق غير قانونية تتسبب في أضرار جسيمة للبيئة. لذلك، يصبح من الضروري تعزيز آليات الرقابة للحد من هذه الممارسات الخطرة.

- فرض الضرائب البيئية قد يتسبب في ارتفاع كبير في أسعار السلع أو المنتجات التي يسبب إنتاجها أضراراً للبيئة، وتتعقد المشكلة بشكل أكبر عندما تكون هذه المنتجات ذات أهمية اجتماعية واقتصادية، مثل المنتجات البتروكيمياوية، الحديد والإسمنت...²¹.

- ويرى البعض أن هناك أسباباً عديدة تحد من فعالية استخدام الضريبة البيئية كأداة لسياسة حماية البيئة ومنها:

- هناك من يعارض القول بأنه في مجال مكافحة التلوث في الأسواق التنافسية، أن الأدوات التي تركز على السوق وعلى رأسها الضريبة يمكنها أن تشكل حافزاً قوياً للإبداع والابتكار، ويرى هؤلاء أنه يمكن لأساليب السيطرة الأخرى أن تنشأ حافزاً أقوى، مثل فرض حدود قصوى على الانبعاثات لكل وحدة من الانبعاثات.

- تفتقر الضرائب البيئية غالباً إلى الفاعلية والتأثير المطلوب بسبب الإعفاءات الشاملة التي تُمنح للصناعات الثقيلة تحت ذريعة دعم قدرة المنتج الوطني على المنافسة. يظهر هذا النوع من التسهيلات، الذي يصب في مصلحة الشركات الكبرى، بشكل متكرر في القضايا البيئية. ومن جهة أخرى، تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه إذا اتبعت الدول الأعضاء نهجاً يستند إلى فرض ضرائب على المواد الكيميائية والانبعاثات الكربونية، مع

تقليص الإعانات الحكومية للأنشطة والصناعات غير الصديقة للبيئة، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين كبير في أوضاعها البيئية خلال فترة لا تتجاوز عقدين وبتكاليف محدودة نسبياً²².

- يصعب تطبيق الضرائب البيئية في اقتصادات البلدان النامية نظراً لافتقار هذه الاقتصادات إلى عدد من العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح تطبيق هذه الضرائب وتحقيق أهدافها، ومن بين هذه التحديات: غياب شروط أسواق المنافسة الكاملة في أسواق البلدان النامية، انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بشكل واسع، وصعوبة إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة الضريبية القائمة للتعامل مع الآثار الناتجة عن فرض وتطبيق الضرائب البيئية²³.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين جليا ضرورة اعتماد الدول على الجباية الخضراء كوسيلة لحماية البيئة، وهي تعود بالنفع على المجتمع و البيئة في آن واحد وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- الجباية البيئية (الخضراء) تعد آلية فعالة لحماية البيئة من التلوث، وهي تتضمن جانبين أو آيتين، جانب ردي من خلال فرض الدولة للضرائب والرسوم البيئية على الملوّثين الذين أحدثوا أضرارا بالبيئة، وجانب تحفيزي عن طريق الإعفاءات والحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة للأشخاص الذين يتبعون في أعمالهم وأنشطتهم، تقنيات وتكنولوجيات لا تضر بالبيئة وكذلك عند استيرادهم لتجهيزات ومعدات تساهم في حماية البيئة من التلوث، وتهدف جميع هذه الآليات التي تتسم بالردع، الاعفاءات، والحوافز إلى إصلاح الضرر البيئي الحاصل، إزالة التلوث، ردع الملوّثين عن إحداث الضرر من جديد وحماية البيئة من التلوث قبل وقوعه.

- من المفاهيم الثابتة في الجباية الخضراء أن الملوّث هو من يدفع تكاليف التلوث الذي أحدثه، إذ أنها تقوم على أساس مبدأ "الملوّث الدافع".

- الضرائب تجعل الملوّث يتجه إلى التقليل من أنشطته الملوّثة، لأنه كلما كان النشاط ملوثاً أكثر للبيئة كانت الضرائب مرتفعة أكثر، وكلما قل النشاط الملوّث نقصت الضرائب.

- تساهم الجباية البيئية (الخضراء) في تطوير المشاريع والابتكارات الصديقة للبيئة.

- الضرائب الخضراء هي أداة ذات طابع اقتصادي ومالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة، وأن تفعيل دورها يتوقف على التحديد الدقيق للملوّث.

- دور الجباية الخضراء لا يقتصر على الحفاظ على البيئة وحمايتها لفائدة الأجيال الحالية فقط بل أنها تسعى للحفاظ على احتياجات وحقوق الأجيال القادمة .

- رغم الصعوبات التي تواجه تطبيق الضرائب الخضراء، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون ذريعة للتخلي عنها، بل إن فرضها يعد ضرورة للمحافظة على البيئة والتصدي للانتهاكات المتزايدة التي تتعرض لها .

- أن الجباية البيئية تساهم في زيادة الإيرادات أو المداخيل والتي تستخدم في إصلاح أضرار التلوث البيئي، كما تستغل تلك الإيرادات في تمويل الأنشطة التي يستعمل أصحابها تقنيات وتكنولوجيا صديقة للبيئة.

- في بعض اقتصاديات البلدان النامية قد يصعب تطبيق الضرائب البيئية لكون أسواق هذه البلدان تفتقد لشروط المنافسة الكاملة، وانتشار الغش والتهرب الضريبي.
- إن فرض الضرائب البيئية بنسب مرتفعة على بعض المنتجات سيؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعارها، و المشكل هنا إذا تعلق الأمر بالمنتجات الهامة أو الأساسية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي مثل الإسمنت، منتجات الطاقة...

وفقا لهذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- لكي تغطي الضرائب البيئية (الخضراء) بالقبول لدى الأفراد يجب نشر الوعي البيئي في المجتمع، وإبراز أهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة.
- نشر دراسات علمية وتقنية مدعومة بإحصائيات تبين الآثار الناتجة عن تلوث البيئة.
- تحسيس الأفراد بأن الهدف الرئيسي من الضرائب الخضراء هو الحفاظ على البيئة وليس التركيز فقط على الإيرادات البيئية.
- ضرورة استغلال إيرادات الضرائب البيئية (الخضراء) في تنفيذ برامج ومشاريع صديقة للبيئة.
- تخصيص جزء من إيرادات الجباية البيئية لتمويل الدراسات والأبحاث التكنولوجية التي تدعم حماية البيئة من التلوث.
- الاهتمام بالتربية البيئية وإدخالها في البرامج الدراسية لطلاب المدارس.
- تفعيل دور الجباية الخضراء يتطلب تضافر جهود الجميع : الطبقات السياسية ، الأحزاب ، الجمعيات، أفراد المجتمع، طلاب الجامعات، المستثمرين.
- تشجيع ودعم الأفراد والمؤسسات على القيام بالمشاريع والاستثمارات الصديقة للبيئة.
- ضرورة التركيز على الإعفاءات الجبائية والآليات التحفيزية ودعمها أكثر، عوض التشدد في فرض الضرائب والرسوم ورفع نسبها، لأن الواقع أثبت أن تبني الإعفاءات والحوافز الجبائية لفائدة الأنشطة، التقنيات والتجهيزات التي لا تضر البيئة، سيساهم في تجنب وقوع التلوث أصلا.

المراجع :

- زلاق حليمة، حمدي باشا نادية، مساهمة الجباية البيئية في تفعيل الاستدامة البيئية في الجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بو عرييج- الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023.
- إيمان قلال، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 02، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، جوان 2020.
- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

- بن عزة محمد، دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث - دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة سعد دحلب البليدة- الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2013.
- بن فرحات جمال، قдал زين الدين، الجباية البيئية كاستراتيجية أساسية لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر - دراسة حالة ولاية المسيلة 2020/2004 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.
- حديدي آدم، حمودة أم الخير، دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية-الجزائر، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020.
- حروشي جلول، دور الضريبة البيئية في حماية البيئة والحد من التلوث، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2011.
- حيني عيسى، حمداش نصيرة، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون- تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية- بودواو، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2019/2018
- ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، فعالية الجباية البيئية الردعية في تحقيق الاستدامة البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر، المجلد 07، العدد 01، ماي 2023.
- زوين الصادق، رجراج الزوهير، فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونييسي علي، البليدة- الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2019.
- سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم التجارية- فرع مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2015/2014.
- عبد الباقي حياة، عبد العزيز عبدوس، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، مجلة منشورات البحث: الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان- الجزائر، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2017.
- عفاف خشعي، حبشي أسماء، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2019.
- عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، مصر، العدد 49، أبريل 2011.
- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، المجلد 07، العدد 07، جوان 2009.
- مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2014.
- مصايد حبيب، حسناوي حاتم، دور الجباية البيئية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022.
- وسيلة واعر، صفية واعر، الجباية البيئية في الجزائر :استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 21، العدد 02، ديسمبر 2020.

- Organisation de Coopération et de Développement Economique (O.C.D.E), La réforme fiscale écologique axée sur la réduction de la pauvreté, éditions OCDE, 2005.

الهوامش:

- 1 - ذهبي مسعود، بوشريط حسناء، فعالية الجباية البيئية الردعية في تحقيق الاستدامة البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر، المجلد 07، العدد 01، ماي 2023، ص 762.
- 2 - بن فرحات جمال، قдал زين الدين، الجباية البيئية كاستراتيجية أساسية لتحقيق الأمن البيئي في الجزائر- دراسة حالة ولاية المسيلة 2020/2004 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 337.
- 3 - سمية سبع، محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في العلوم التجارية- فرع مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2015/2014، ص ص72 ، 73.
- 4 - بن عزة محمد، دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث- دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة سعد دحلب البليدة- الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 435.
- 5 - حروشي جلول، دور الضريبة البيئية في حماية البيئة والحد من التلوث، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2011، ص 213.
- 6 - مصاد حبيب، حسناوي حاتم، دور الجباية البيئية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022، ص 27.
- 7 - الفقرة 07 من المادة 03 من القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 يوليو سنة 2003.
- 8 - بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2009، ص 107.
- 9 - حيني عيسى، حمداش نصيرة، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في القانون- تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية- بودواو، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2019، ص 09.
- 10 - فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، المجلد 07، العدد 07، جوان 2009، ص ص 348، 349.
- 11 - إيمان قلال، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 02، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، جوان 2020، ص 465.
- 12 - زوين الصادق، رجراج الزوهير، فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيسسي علي، البليدة- الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2019، ص 130.
- 13- Organisation de Coopération et de Développement Economique (O.C.D.E), La réforme fiscale écologique axée sur la réduction de la pauvreté, éditions OCDE, 2005, P 34.
- 14 - مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2014، ص 60.
- 15 - حديدي آدم، حمودة أم الخير، دور الجباية البيئية (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية-الجزائر، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020 ، ص ص72 ، 73.
- 16 - وسيلة واعر، صفية واعر، الجباية البيئية في الجزائر :استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد 21، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 360.
- 17 - زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سبق ذكره، ص ص132، 133.
- 18 - زوين الصادق، رجراج الزوهير، مرجع سبق ذكره، ص 134.
- 19 - عفاف خشعي، حبشي أسماء، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2019، ص ص10، 11.
- 20 - زلاق حليلة، حمدي باشا نادية، مساهمة الجباية البيئية في تفعيل الاستدامة البيئية في الجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بو عرييج- الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2023، ص 430.

- 21 - عبد الباقي حياة، عبد العزيز عبدوس، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة مديرية البيئة لولاية عين تموشنت، مجلة منشورات البحث: الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان- الجزائر، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 105.
- 22 - عمرو محمد السيد الشناوي، تقوم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، مصر، العدد 49، أبريل 2011، ص 446، 447.
- 23 - عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 446.